القصد والاستدلال في نظرية التخاطب لـ هـ. بول غرايس

كريمة سالمي جامعة مولود معمري، تيزي وزو - الجزائر- ayakarines@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/02/07 تاريخ القبول: 2021/12/11

ملخّص

يحاول هذا البحث الوقوف على مفهومي القصد والاستدلال في نظرية التخاطب لـ هـ. بول غرايس؛ وبيان أهميتهما في تفسير كيفية تبليغ المقاصد، وقد أقام غرايس نظريته على أساس مبدأ التعاون والقواعد التخاطبية التي تتولّد عنه، ويؤدي الإخلال بهذه القواعد إلى تفعيل آلية الاستدلال للوصول إلى المعاني المقصودة.

وركّز البحث على مسألة القصد والمعنى من ناحية عدم مطابقة المقاصد لمعاني الخطاب الحرفية؛ وعلى تفسير غرايس لعملية استنتاج المعاني التي يقصدها المتكلم، والتي لا تكون ظاهرة في خطابه، بموجب الاستدلال التخاطبي وتبعاً لسير التخاطب وملابساته. كما حاول البحث إظهار بعض مواطن قصور نظرية التخاطب من خلال عرض ما أثارته من انتقادات وما أدخل عليها من إضافات وتعديلات.

الكلمات المفتاحية:

القصد - الاستدلال - المعنى - مبدأ التعاون - التخاطب.

المؤلف المراسل: كريمة سالمي، البريد الالكتروني: ayakarines@gmail.com

Intention et inférence dans la théorie de la conversation de H. Paul Grice

Résumé

Cette recherche tente de déterminer les deux concepts, l'intention et l'inférence, dans la théorie conversationnelle de H. Paul Grice et leur importance dans l'explication de la communication des intentions. Grice a établi sa théorie sur la base du principe de coopération et des règles conversationnelles qui en découlent, et qui, le fait de les enfreindre conduit à activer le mécanisme de l'inférence pour comprendre le sens voulu par le locuteur.

La recherche est axée sur la question de l'intention et du sens, en termes de décalage entre l'intention et le sens littéral du discours, et sur l'interprétation de Grice du processus de déduction du sens voulu par le locuteur, et qui n'est pas apparent dans son discours, suivant l'inférence conversationnelle et le cours de la conversation et ses circonstances. La recherche a également tenté de montrer certaines des lacunes de la théorie de la conversation en faisant référence aux critiques qu'elle a soulevées et les ajouts et modifications qui lui ont été apportés.

Mots clés:

Intention - Inférence - Sens - Principe de coopération - Conversation.

Intention and inference in the conversational theory of H. Paul Grice

Abstract

This research attempts to determine the two concepts, intention and inference, in the conversational theory of H. Paul Grice and their importance in explaining how to communicate the intentions. Grice established his theory on the basis of the principle of cooperation and the conversational rules that arise from it and that violate them leads to activate the mechanism of inference to understand the intended meanings.

The research focused on the issue of intention and meaning, in terms of the mismatch between intention and the literal meaning of the discourse and on Grice's interpretation of the process of deducing the meanings intended by the speaker, and which is not apparent in his speech, according to conversational inference and the course of the conversation and its circumstances. The research has also attempted to show some of the shortcomings of conversation theory by referring to the criticisms it has raised and the additions and modifications made to it.

Keywords:

Intention - Inference - Meaning - Principle of cooperation - Conversation.

مقدّمة

شكّل موضوع القصد والمعنى قضية محورية في الدّرس اللغوي الحديث، وقد أثار التداوليون مسائل جوهرية فيما يخصّ إنتاج المعنى وتبليغ المقاصد في مشروعهم الواسع لدراسة اللّغة في علاقتها بمستخدميها وبمؤولّيها، ومن الذين أسهموا في هذا المجال نذكر هـ. بول غرايس-H. Paul Grice الذي أسّس نظرية التخاطب، في الإطار العام للنظرية القصدية للمعنى، على مبدأ عام هو مبدأ التعاون الذي تتفرع عنه قواعد تخاطبية، وهي القواعد التي تضبط عملية التخاطب وتوجّه الخطاب، ويؤدي الإخلال بها إلى تفعيل آلية الاستدلال للوصول إلى المعاني المقصودة.

حظيت نظرية التخاطب لـ غرايس باهتمام كثير من الدارسين والنقاد، وذلك بالنظر إلى إسهامها في الكشف عن شروط التخاطب وقواعده، وعن طُرق التوصّل إلى مقاصد المخاطِب، وبالخصوص في حالة الخطاب الضمني. وقد بيّنت النظرية كيف يتم التخاطب في سياق تفاعلي-تعاوني بين طرفين يراعي كل منهما مجموعة من القواعد التخاطبية لحصول الفهم والإفهام، كما بيّنت أن فهم الخطاب لا يقوم دائماً على إدراك المعاني الحرفية التي تشكِّله، وإنما على ربط هذه المعاني بقصد المتكلم، وهو ما يقوم به المخاطَب باستخدام آليات استدلالية. ويحاول هذا المقال الإجابة عن الآتي:

ما هي علاقة القصد بالاستدلال في نظرية التخاطب لغرايس؟ وما أهميتهما في تفسير كيفية تبليغ المقاصد؟

1. في طبيعة الخطاب والتخاطب:

1.1. الخطاب ومعطى السياق:

يثير الخطاب في بعده التواصلي اهتماما خاصّا في مجالات عدّة منها الدراسات التداولية، والنحو الوظيفي واللسانيّات الاجتماعية وتحليل الخطاب، وهي على اختلاف مناهجها، يمكن وضعها كلّها في إطار عام هو إطار التواصل، إذ يحاول الباحثون تحديد فعل التواصل، ومعرفة كيفيّة حدوثه، ومعرفة الاستراتيجيّات التي يوظّفها المرسل لتحقيق التواصل مع الآخرين، والعوامل التي تتدخّل في اختيارها، وتأثير نظام اللّغة

المستعملة في تشكيل الخطاب التواصلي (بن ظافر الشهري، 2004، ص9 و10)، إلى غير ذلك ممّا يسمح بتحديد آليات التواصل اللغوي -عملية التخاطب- ومختلف العوامل التي توجّهه.

تقوم الدراسة التداولية على وصف طرق استخدام اللغة في وضعيات تواصلية معينة، متجاوزة في ذلك الوصف اللساني المحض، وهذا علماً أن الدراسات التي انصب اهتمامها على تحليل البنى اللغوية فحسب لم تفض إلى فهم كل أبعاد اللغة بوصفها ظاهرة خطابية، ممّا دعا الباحثين لتطوير الدراسات اللغويّة بدراسة استعمالها في التواصل ضمن إطاره الاجتماعي، ممّا استدعى دراسة السّياق الذي يجري فيه التلفظ بالخطاب اللغويّ بدءا من تحديده؛ بمعرفة عناصره، ودور كل عنصر منها في تشكيل الخطاب، وتأويله، وكذلك دراسة افتراضات المرسِل عند إنتاج خطابه ووسائله وأهدافه ومقاصده، والتنبّؤ بها، ومعرفة أنواع السياق مثل السياق النفسي والاجتماعي، وإدراك تأثير كل منها على توليد الخطاب والضوابط لكل ذلك (بن ظافر الشهري، 2004، ص9). وتسعى التداولية في هذا الإطار إلى تفسير ما يحمل المتكلم على اختيار إستراتيجية خطابية دون أخرى في إنتاج خطابه، تحقيقا لأهدافه التواصلية، ويمثل ذلك جانباً من دراستها للغة في علاقتها بمستعمليها ومؤوّليها.

يقترن مفهوم الخطاب بما يؤدى من كلام بين طرفين في وضعية خطابية معينة، فالخطاب ليس مجرّد كلام، وإنما أقوال يمرّر المخاطِب من خلالها مقاصده للطرف الآخر-المخاطَب- وفقاً لمعطيات سياق التخاطب، ويميز عبد الرحمن الحاج صالح بين الكلام والخطاب في قوله: إن الكلام قد لا يكون موجّها إلى مخاطب معيّن غير خيالي مثل ما يحصل في المنولوج وكلام النائم أو المجنون. أما الخطاب فلا يكون إلا في مخاطبة وهذا اللفظ نفسه مصدر خاطب فلا يتصوّر خطاب إلا في حال خطابية مع مخاطب معيّن (الحاج صالح، 2012، ص16)، حيثُ يتوجّه به المتكلم إلى المخاطَب وفق علاقة تخاطبية محددة.

يكون إنتاج الخطاب في مستويين من اللغة هما الوضع والاستعمال، وتبحث التداولية

في معنى الكلام -مضمون الخطاب- الذي يبرز في الاستعمال، وهذا بناء على التمييز الفاصل بين الدلالة والمعنىSignification et sens ، أو بين المعنى اللغوي الذي تنقله الكلمات وبين الذي يعنيه المتكلم. ويحدّد أوسفالد ديكرو– Oswald Ducrot الفرق بينهما حينما يقول: "أسمّي "الدّلالة"الوصف الدّلالي الذي نُطلِقه على الجملة؛ وأسمّي "المعنى"الوصف الذي نُطلِقه على الملفوظ... وأخصّ التلفظ بمعنى الفعل الذي يتمّ من خلاله إنتاج الملفوظ (أي إنجاز الجملة)"(Ducrot, 1977, p.33). وقد جاء في حديث الحاج صالح عن أهم الفوارق بين النظرة التداولية الغربية والرؤية العربية للخطاب أن الثلاثية الغربية: تراكيب/ دلالة/ استعمال (أو لفظ/ معنى/ استعمال) يقابلها عند قدماء النحاة ثنائية رُكْناها هما وضع اللغة واستعماله لفظا ومعنى: فلا ينفرد اللفظ والمعنى بل يوجدان ضرورة في كل من الوضع والاستعمال ولا يوجدان إلاّ فيهما. فهناك لفظ وضعي خالص ومعنى وضعي خالص وإن كان كلاهما مجردّا. كما أن هناك لفظا خطابيا ومعنى خطابيّا بتحول الوضعي منهما إلى ما هو عليه في الاستعمال (ولا بد أن يصاب بتغيير حتى ولو جاء على أصله (الحاج صالح، 2012، ص215).

تجتمع في عملية التخاطب الإرادة في القول لدى المخاطِب وما ينوي تحقيقه فعلاً تجاه المخاطَب، وهو ما يتعلق بحصول الإفادة، "والملاحظ أنّ العلماء العرب عامّة كثيراً ما كانوا يركّزون على دعامة "الإفادة"في دراستهم للجملة والنص، إذ هي مناط التواصل بين مستعملي اللغة"(صحراوي، 2005، ص51)، ولا تحصل الفائدة لدى المخاطَب إلا بفهم قصد المخاطِب، وهذا أمر يرتبط بجانبين اثنين: إمكانية الخروج عن الدلالات الظاهرة في الخطاب؛ وضرورة الاعتداد بسياق القول أو ظروف إنتاج المعنى، إذ "إن لكلّ بنية تركيبيه، إذن، معناها ومقصدها وغايتها التداولية، ولكل صيغةٍ لفظيةٍ وظيفةٌ إبلاغيةٌ توجهها ملابسات الخطاب وأغراضه، ومن أهم تلك الملابسات والأغراض مراعاة حال السامع والفائدة التي يجنيها من الخطاب"(صحراوي، 2005، ص 192 و193).

تأخذ عملية التخاطب طابع التفاعل بين إرادتين: إرادة المخاطِب في إشراك الغير في تجربته بالواقع؛ وإرادة المخاطَب وما يبديه من رغبة في الدخول في علاقة تخاطبية معه،

ومجاراته في الكلام. ويُبنى الخطاب في إطار هذا التفاعل وفق عناصر لغوية تخصّ بنية الكلام ودلالاته؛ وأخرى غير لغوية تتصل بمعطيات السياق. ويشير عبد الرحمن الحاج صالح إلى أن الدلالات الخارجة عن الوضع وعن حدود الجملة، وهي التي تمكن من تحديد المعنى المراد من الكلام المتوسع فيه على حدّ قوله، هي ثلاثة أنواع بتعبير سيبويه:

1- "ما يرى المخاطب من الحال" (مشاهدة الحال بعده)

2- "ما جرى من الذكر" أو "ما كان قبل ذلك من الكلام"

3- "علم المخاطب" السابق

فالحال هي الحالة التي هو عليها كل من المتكلم والمخاطب أو المحدّث عنه وحده أو معهما أي ما يشاهد بحاسة العين خاصة من أحوالهم فيه في "حال الحديث" كما يقول سيبويه ولابد من التنبيه على أن عبارته: "حال الحديث" هو زمان وقوع الحديث وهو زمان المتكلم عند تلفظه بكلامه. ويُعتَبر مرجعاً زمانياً بالنسبة لكل خطاب عند حصوله.

أما "ما جرى من الذكر" فهو ما يسمّيه المبرد "بتقدم الذكر" وهو كل كلام متقدم يساعد المخاطب على فهم ما جاء بعده. ويكون هذا أثناء التخاطب الذي قد يتجاوز كلام المتكلم الواحد.

أما "علم المخاطب"عند سيبويه كنوع من القرائن فهو كل ما يعلمه المخاطب مما يساعده على فهم الخطاب وكل علم تحصّل عليه منذ عهد قريب أو بعيد وهو أيضا كل المعلومات العامة -البديهية منها والمكتسبة- التي تحصّل عليها منذ نشأته بالتجربة وكل ما يستنتجه من هذه البديهيات بالنسبة لمضمون الخطاب. وكثيراً ما يفسر ظواهر الاتساع بعلم المخاطب ويريد بذلك رجوعه إلى هذه البديهيات العقلية. ثم إن علم المخاطب هو أيضا علمه بمواضع الكلم في الكلام فهو علمه بحدود الكلام ومواقع عناصره وهو مما اكتسبه ويدخل في ملكته اللسانية وهو علمه غير النظري باللغة وكيفية استعمالها ودرجة إجادتها (الحاج صالح، 2012، ص55-57). وممّا يضمن للمخاطِب عدم الإخفاق في تحقيق أغراضه التبليغية وَعيُه بأهمية كل عنصر من عناصر المقام في إنشاء خطابه، فلا يكفي في ذلك صدق نيّته في إنجاح عملية التواصل أو ما يبذله من مجهود في سبيل

ذلك.

يمثل المخاطَب ودوره في عملية التخاطب جانباً من الجوانب التي شدّت انتباه الدّارسين في مقاربتهم للظواهر الكلامية قديما وحديثا، وفيما يتعلق بالدرس اللغوي العربي القديم يقول عبد الرحمن الحاج صالح: وللنحاة القدامى تصوّر واضح جدّا عن سير التخاطب وشروطه. والذي أكدوا عليه كثيراً هو عدم انفراد المتكلم بنجاعة التواصل في مخاطبته لغيره فإن للمخاطب دوراً مهماً لا لأنه سيصير متكلما في إجابته وتدخّله كمتكلم فقط بل لأن الكلام الموجّه إليه ينبغي أن يدرك معانيه ومن ثم مراد المتكلم وهذا لا يمكن أن يتم إلا بشروط منها:

1- معرفته للوضع اللغوي الذي جرت به المخاطبة وإتقانه إتقانا كافيا.

2- مشاهدته لحال الخطاب

3- اطلاعه على ما سبق هذا الذي سمعه من الذكر

4- علمه وخبرته وكل ما تحصل عليه من المعلومات التي لابد منها لفهم الخطاب أو التفطن إلى نقص فيه أو تناقض وغير ذلك.

فأما المعلومات من 2 إلى 4 فهي الأشياء التي تقترن بالخطاب ولهذا يسميها (إحالة على سيبويه) بالقرائن.

وهذه المعلومات الضرورية لفهم الخطاب لا يجعلها النحاة العرب أشياء هامشية ترافق فقط الخطاب بل هي من مكوناته الأساسية، . وكانوا لا يتصورون أن يقع أي خطاب إلا بقرائن تندمج معه اندماجا مزامنا له (الحاج صالح، 2012، ص253).

يطرح فهم الخطاب إشكالية المعنى الذي يتمّ تمريره أثناء التخاطب، وهو المعنى الناتج عن الفعل التأويلي الذي يقوم به المخاطَب أو ما يمكن اعتباره إعادة بناء معنى الخطاب، ويذكر منغنو- Mainguenau أنّ كلّ عمليّة تلفظ هي في الواقع غير تناظرية في الأساس، إذ إنّ الذي يؤوّل الملفوظ يُعيد في الحقيقة بناء معناه انطلاقاً من إشارات معطاة في الملفوظ التي تمّ إنتاجه، ولكن مع ذلك لا يوجد ما يمكن أن يضمن أنّ ما سيُعيد بناءه سيتطابق مع تمثلات المتلفظ. وإنّ فهم ملفوظ ما لا يعني فقط الرجوع

إلى نحو ما ومعجم ما، بل هو عبارة عن تفعيل لمعارف متنوعة جدّا ووضع فرضيات، والتفكير، ويضاف إلى ذلك كلّه فإنّ بناء سياق لا يكون معطى مسبقاً وثابت (Maingue-neau, 1998, p.06)، وإنّ ظروف إنتاج الخطاب على اختلاف طبيعتها، والتي قد تبدو في نظر المُلاحِظ مجرّد عناصر متفرّقة يمكن وصفها بمعزل عن بعضها، تشكّل مجملاً إطاراً واحداً يُعاد بناؤه في تصوّر المخاطَب (المؤوِّل) وفق خلفياته التي لا يشاركه فيها أحد، ولهذا لا يُستهان في تحليل الخطاب بمجموع الخلفيات التي ينطلق منها كلّ من المخاطِب والمخاطَب، والتي هي كفيلة باختزال مجهود التأويل للتوصّل إلى فهم المقاصد.

إنّ أكثر ما يرتبط به التأويل التداولي هو الكلام الضّمني الذي يعتمده المخاطِب في حالات لا يريد فيها -لا ينوي فيها- التصريح بأفكاره، فيلمّح بقصده مجرّد تلميح لدواعٍ قد تتصل بعلاقته بالمخاطَب نفسه أو بالحاضرين معهما في مقام الحديث ممّن لا يوجِّه إليهم الكلام بالتحديد، إلى غير ذلك من الحالات التي تقتضي إعمال معطيات السياق لفهم ما يقال لأن "المعنى لا يُستقى من البنية وحدها وهي الجانب اللّغوي منه، بل من الجانب السياقي أيضا؛ فقد يكون بعيدا جدّا عن الجانب الأوّل، وعلى السامع أو اللساني إدراك ذلك. نحو قول أحدهم لمن مازال يحادثه في غرفة -مثلا- في وقت متأخر من الليل: "إنّي متعَب"؛ فمعنى المتكلم هنا، هو: أوقف الحديث، أو دعني أنم، وليس الإخبار بالتعب، وذلك بتوفر شروط معينة طبعا. أو أن يذكر المتكلم أمرا، وهو يعني أمرا آخر، نحو قوله لمن يدخل عليه المكتب ويترك الباب مفتوحا: ألا ترى أنّ الجوّ بارد. وقصدُه في ذلك أن: أغلق الباب. وعلى السامع أن يدرك ذلك القصد لنجاح التواصل، وإحداث التفاعل "(بوجادي، 2009: 71)، وإن الاختلاف في تمثل السياق وعلاقته بما يُقال فعلاً قد يفسِّر اختلاف المتلقين في فهم مضمون الخطاب نفسه، وهذا ما يجيز اعتبار سياق إنتاج الخطابات معطى أساسيّاً في فهم مضامينها وأبعادها.

2.1. القصد والمعنى في عملية التخاطب:

تتشكّل الخطابات على مستويين: مستوى اللّغة في معجمها وتراكيبها؛ ومستوى الآليات التداولية التي تحكم بناء الخطاب، ويتحدّث جورج. فينيو- Georges Vignaux في هذا

الموضوع عن الانتقال الدائم بين الأدلة اللغوية وموضوعات هذه الأدلة؛ وكذلك بين الكلمات والصور عن العالم. ويُستعمل في هذا الانتقال مجملاً "نظامان": يقوم الأول، ويخصّ اللّسان، على التنظيمات التي تشكِّله وهي التي يصفها النحو جزئيا؛ ويتضمّن الثاني، ويخصّ الجانب التداولي، مجموع "الكيفيات" التي تتكوّن وفقها مجموعات أو مجموعات فرعية من ممارسات اللّغة، وفي النتيجة تتكوّن "أنماط من الخطاب"(Vi-gnaux, 1988, p. 220) ، ويُحيل بذلك على إحدى المسلمات المعتمدة في مجال الدّراسة اللغوية، وتخصّ تأرجح اللغة بين وجودها الافتراضي في صورة نظام وأدوات لتشكيل الكلام؛ وبين وجودها الفعلي في حياة المتكلّمين كأداء وخطاب.

تتبنى التداولية مبدأ الفصل بين ما تقوله الجملة وبين ما يقوله المتكلم، إذ "إنّ النظام أو الشفرة أمر مجهول بقدر ما يشكل أمراً افتراضيّاً، فاللغات لا تتكلم، بل يتكلم الناس. ولكن لا يجب المبالغة في قضية إحالة الخطاب إلى ذاته، إذا كان المعنى عند الناطق-على حد تعبير بول غرايس- لا يُقصد له أن يُختزل إلى مجرد قصد نفسي. إذ لا يمكن العثور على المعنى العقلي إلا في الخطاب نفسه. ويترك معنى الناطق بصماته على معنى النطق"(ريكور، 2003، ص39)، ويسعى التداوليون إلى الكشف عن الاستراتيجيات التي يُبنى عليها الخطاب وآليات تأويله، كما يعتدّون بالمعنى الذي يقترن بقصد المتكلم، "والقصد، بوصفه المعنى، هو المحور الرئيس الذي يتجلّى في الإستراتيجية التلميحية، خصوصا لإنجاز أفعال لغويّة متعدّدة في سياقات متنوّعة بخطاب ذي شكل لغوي واحد، مثل خطاب الاستفهام، إذ يمكن أن ينجز المرسل به أفعالا كثيرة، مثل فعل الطلب أو الإخبار، فإذا قال المحاضر لطلابه:

- هل يمكن أن أبدأ المحاضرة؟!

فإنّه يخبرهم ببدء المحاضرة، أو يطلب منهم السكوت، إن كانوا يخوضون في حديث قبل ذلك؛ بالرغم من دلالة الخطاب الحرفيّة على الاستفهام، لاشتماله على أدوات اللغة المختصة به، مثل أداة الاستفهام "هل"وطرحه إيّاه بشكل مباشر عند توجيه الخطاب إلى الطلاب"(ظافر الشهري، 2004، ص198). ويقتضي التأويل التداولي في مثل

هذه الحالات ربط الكلام بقائله وبظروف إنتاجه، وتحديد المعنى بتجاوز الدّلالات التي تنقلها التراكيب اللغوية.

تتجلّى الظاهرة الخطابية في عمليتين أساسيتين هما إنتاج المعنى وتأويله، ويتحدث عبد القاهر الجرجاني في (باب بيان التفاضل في نظم الكلام- الخبر والمخبر عنه) من "دلائل الإعجاز"عن تشكل المعنى على مستوى الذات، ويقول: ان الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيه عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض، وأعظمها شأنا الخبر (الجرجاني، 1993، ص406)، فالمعاني تتشكّل أولا على مستوى الذات المتكلمة في صورة مقاصد ليتمّ التعبير عنها من خلال فعل تواصلي كفعل تبليغي واعٍ. و"يتيح لنا مفهوم المعنى تأويلين يعكسان الجدل الرئيس بين الواقعة والمعنى. إذ يعني المعنى ما يعنيه المتكلم، أي ما يقصد أن يقوله، وما تعنيه الجملة، أي ما ينتج عن الاقتران بين وظيفة تحديد الهوية ووظيفة الإسناد. المعنى، بعبارة أخرى، تعقل صوري وتعقل مضموني خالص معاً. ونستطيع أن نربط إحالة الخطاب على المتكلم به مع جانب الواقعة من الجدل. فالواقعة هي شخص ما يتكلم"(ريكور، 2003، ص39).

وتعنى التداولية بما وراء الكلام من مقاصد لا يمكن الاهتداء إليها إلاّ بموجب عملية تأويلية، وبذلك كرّست الانتقال من دلالة الجملة إلى معنى الكلام، و"توزعت جهود التداوليين بين مقاربتين أساسيتين لوصف عملية التأويل:

المقاربة الأولى: تتعلق بتأويل جزئي للجملة انطلاقا من المكونات الداخلية (تركيب، دلالة، فونولوجيا) وتندرج داخل التأويل اللساني.

المقاربة الثانية: ويتعلق التأويل فيها بإسناد مرجع معين لمختلف الحدود الداخلية للقول، حيث يشير المرجع فيها بصفة عامة إلى أشياء العالم، وتندرج داخل التأويل التداولي. وهاتان العمليتان التأويليتان غير متكافئتين على مستوى التحليل، بالإضافة إلى أن الميكانيزمات التي تحققهما يمكن أن تكون في بعض أجزائها متشابهة، بالنظر إلى الدلالة أو المعنى أو المرجع، وهي عناصر لا تخرج عن الهدف والغاية من كل تأويل

للقول"(عشير، 2006، ص23 و24).

يتعلق القصد بصاحب الخطاب ويحدَّد مفهومه في نوعين: القصد بمعنى الإرادة، ويكون في الحالة التي ننوي فيها تحقيق شيء ما من خلال أقوالنا، فنتعمد حينها القول حيث يؤثر القصد بمعنى إرادة فعل الشيء في الحكم على الفعل نفسه، والأفعال تابعة للمقاصد الباطنة لدى فاعلها، لا تابعة لشكلها الظاهري فقط؛ أما القصد بوصفه المعنى فيتعلق بما تنقله الأقوال، وتتفاوت المعاني من حيث علاقة القصد بدلالة الخطاب الحرفية. مع أنه يمكن للمرسل أن يعبّرعن مقاصده في أي مستوى من مستويات اللغة المعروفة (بن ظافر الشهري، 2004، ص189-195)، وحينها يتوجب على المخاطِب تفعيل كفاءته الخطابية بما يتماشى مع مقاصده تلك ليجسّد غاياته التواصلية. كما يسهم قصد المرسل في تعدد معنى الخطاب الواحد، وفي تعدّد أفعاله الإنجازية، فإنّه قد ينتج خطابا يقبل أكثرمن تأويل في السياق الواحد، في مثل الخطاب التالي:

- أسعارٌ خرافيّة.

إذ قد تدلّ كلمة خرافيّة على معنيين، المعنى الأوّل كما يقصده المرسل وهو أنّ الأسعار رخيصة جدّاً، لأنّه يريد ان يقنع المرسل إليه برخص الأسعاروترغيبه في الشراء، بالرغم من اقتناعه بأنّ أسعاره مازالت بالقدر الذي يحقّق ربحاً معقولا له.

أما المعنى الثاني فهو ما يتأوّله المرسل إليه، بأنّ الأسعارغالية جدّاً، وبالتالي فتركيب الخطاب يقبل المعنيين. وهذا ما يمكن تسميته بالإلباس المقصود، حيث يتساوى في الخطاب أكثرمن قصد، كل منها وارد في السياق، واستعمال الخطاب بهذه الثنائية دليل على توظيف الكفاءة التداوليّة (ظافر الشهري، 2004، ص206).

ويعبِّر القصد عمّا يريد المتكلم نقله من مضامين، وهذا على اعتبار أنّ "كل كلمة تعني ما أريد أن تدل عليه"ولكن في نفس الوقت،"كل كلمة تعني ما تريد أن تعني"(لها معنى في اللّغة). تكلم، هي بالتحديد محاولة الوصول إلى مطابقة هذين القصدين الدالين "Intentions Signifiantes"؛ هاتين الإرادتين للقول= "Vouloir dire""(مولز وآخرون، 2014، ص50)، ويكون التساؤل في الدراسة التداولية عن آليات تحقيق هذين

القصدين، بالتركيز على دور طرفي الخطاب، فهي لا تهتم بالمخاطِب فقط، بل بالمخاطَب أيضا، كطرف فاعل في الوضعية التخاطبية، لأنه وإنْ كانت للمخاطِب المبادرة للحديث فإن حصول الإفادة لا يكون إلاّ بمراعاة المخاطَب، فقد يغيّر المخاطِب من كلامه بمجرّد أن يستشعر عدم تقبّل هذا الأخير لفكرته أو عدم رضاه فيما يخص أسلوبه في الكلام مدرِكاً أنه لا يكون له ردّ فعل على كلامه ما لم يفهم قصده، وأن استمرار الحديث بينهما يتوقف على مدى تجاوبه معه وفهمه لخطابه. وقد خصّ اللغويون العرب القدماء طرفي الخطاب باهتمام، ويشير عبد الرحمن الحاج صالح إلى ذلك في قوله: "ثم إن للنحاة الأولين ولاسيما سيبويه اهتماماً كبيراً لا بالصيغ والأبنية فقط بل أيضا بما له علاقة بالخطاب كخطاب. ويدل على ذلك كثرة ذكره المتكلم وللمخاطب ولدورهما في التخاطب وخاصة في كيفية ادراك المراد الحقيقي للمتكلم واتكال هذا الأخير على علم المخاطب ثم تحفظه من الحذف للاستخفاف الذي يؤدي إلى عدم فهم المخاطب لكلامه وغير ذلك من العلاقات القائمة بين المتخاطبين وبين الخطاب"(الحاج صالح، 2012، ص253).

2. عملية التخاطب بمفهوم غرايس:

1.2. القواعد التخاطبية ومبدأ التعاون

انطلق ه. بول غرايس-H. Paul Grice في نظريته من الفرضية المتعلقة بالطابع القصدي لفعل التخاطب، وهذا بعد تعريفه للدّلالة غير الطبيعية من حيثُ: "أن نقول إن القائل قصد شيئاً ما من خلال جملة معيّنة، فذلك يعني أن هذا القائل كان ينوي وهو يتلفّظ بهذه الجملة إيقاع التأثير في مُخَاطَبِه بفضل فهم هذا المخاطَب لنيّته...، ويشدد غرايس بذلك في التواصل اللغوي على نوايا القائل وعلى فهم المُخَاطَب لهذه النوايا"(روبول، وموشلار، 2003، ص53). وتبحث نظرية التخاطب في كيفية حدوث تبليغ المقاصد كوظيفة محورية لعملية التخاطب.

وحدّد غرايس المبادئ والقواعد التي تحكم عملية التخاطب، ولقد كانت نقطة البدء عنده هي أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل كل همه إيضاح الاختلاف بين ما يقال

وما يقصد، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية. وما يقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر اعتماداً على أن السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال (نحلة، 2002، ص33).

قامت نظرية التخاطب على مبدأ عام هو مبدأ التعاون Principe de coopération، الذي يحدّده غرايس على النحو الآتي:

"لتكن مساهمتك التحادثيّة مطابقة لما أنت مطالب به من أجل الهدف المقبول أو الاتّجاه المقبول للتبادل الشفاهيّ الذي تشارك فيه"(شارودو، ومنغنو، 2008، ص357).

ويُشير في ذلك إلى الإطار التفاعلي الذي يتجسّد فيه الفعل التواصلي كنشاط تشاركي بين المتخاطِبين، يؤدون خلاله أدوارهم الكلامية، ويرتبط مبدأ التعاون بما يؤسِّس للعلاقة التخاطبية، وهو الاعتراف المتبادل بين المتخاطبين بحق ممارستهم لأدوارهم الكلامية، وتتفرع عن هذا المبدأ قواعد تخاطبية Maximes conversationnelles من شأنها تفسير آليات التخاطب وضبط قواعده، وتتمثل فيما يلي:

"1- قاعدة الكيفيّة: "لِتَكُنْ مساهمتك صادقة"(أي لا تؤكّد ما تعتبره خاطئا. لا تؤكّد ما ليس لك عليه أدلّة).

2- قواعد الكمّيّة: "لتتضمّنْ مساهمتك معلومات بقدر ما هو مطلوب (لغايات التبادل الظرفيّة)، لا تُضمِّنْ مساهمتك معلومات أكثر ممّا هو مطلوب".

3- قاعدة العلاقة (أو الإفادة): "تكلّم كلاما مناسبا. "be relevant"

4- قاعدة الجهة: "كن واضحا"، (أي: اجتنب الغموض أو الالتباس؛ أوجِزْ؛ كن منهجيّا"(شارودو، ومنغنو، 2008، ص357 و358).

ويُفترض أن يلتزم المتخاطبون بهذه القواعد في الحالات العامة للتخاطب، لكن قد يخرق المخاطِب هذه القواعد الأربع ليمرّر قصده عن طريق التلميح، وينتج عن خرق إحدى هذه القواعد ما يسمّى بالاستلزام الذي يحدث في سياق تخاطبي، فقد يحدث أن يخرق المخاطِب قاعدة الكيفيّة عند استعمال التعريض والتلويح كما في المثال:

- يا بابا أليست الاسكندريّة في سوريا؟

- بلى! واللاذقيّة في مصر!

- أنا آسف يا بابا لقد نسيت، شكرا على الإجابة.

إذ يريد الأب أن يخبر ابنه أنّه أخطأ، بل ويريد إخباره بالمعلومات الصحيحة، وهذا ما اكتشفه الابن من التلويح بالجواب الصحيح (ظافر الشهري، 2004، ص441).

وقد يخرق قاعدة الكميّة مثلما هو الحال في الخطاب الآتي:

- كيف الطالب محمد في قسم اللغة العربيّة؟

- إنّه متابع، ويحضر باستمرار، ولا يتوانى عن السؤال.

فالمرسل في الخطاب الثاني لم يقدّم المعلومات الجوهريّة المهمّة التي يريدها المرسل في الخطاب الأوّل.. ولم يكن الداعي إلى خرق هذه القاعدة هو عدم معرفته بالطالب.. كما أنّه لم يعتذر عن الإجابة.. بل أجاب احتراماً لمبدأ التعاون الذي تتأسّس عليه كثير من الخطابات، بيد أنه لا يريد أن يصرح بأنّ الطالب فاشل في التحصيل العلميّ، ولهذا استعاض عنه بالتلميح في خطابه. (ظافر الشهري، 2004، ص438-439).

وفيما يخص خرق قاعدة العلاقة نذكر على سبيل المثال الحوار الآتي الذي دار بين الطفل وأمّه:

- لماذا كسرت اللعبة، يا بابا؟

- ماما، ما لون سيارة الجيران؟

حيثُ حوّل الطفل الحديث عن اللعبة إلى موضوع آخر يبعد عن الموضوع الأصل، وذلك لتجنّب عقاب أمّه. . (ظافر الشهري، 2004، ص442).

ويحصل خرق قاعدة الجهة على النحو الآتي:

- لا تأكل الليمون بعد العصر.

إذ يحتمل أن يكون مرجع لفظ العصر هو: المرجع لزمني، أي بعد صلاة العصر، وقد يكون المرجع ما بعد استخلاص العصير من الليمون، إذ يصبح غير صالح للأكل. ويؤدي خرق هذه القاعدة إلى الغموض وعدم حصول الفهم، ولذلك يتجنّبه المرسل متى ما كان

هدفه هو إفهام المرسل إليه قصده. (ظافر الشهري، 2004، ص442).

يكون خرق هذه القواعد تبعاً لمعطيات وضعية التخاطب، وكذلك نتيجة انعدام التوافق بين المتخاطبين فكرياً واجتماعياً، ويقول طه عبد الرحمن: حقيقة الكلام لا تقوم في مجرد النطق بألفاظ مرتبة على مقتضى مدلولات محددة، لأن هذا النطق قد يقع عرضا كما في حال النوم والترتيبَ قد يأتي صدفة كما في حال اللعب والدلالة قد تُنتزع عنوة كما في حال فلتة اللسان، وإنما حقيقته كامنة في كونه ينبني على قصدين اثنين: أحدهما يتعلق بـ"التوجه إلى الغير"، والثاني يتصل بـ"إفهام هذا الغير" (عبد الرحمن، 1998، ص213 و214). ولذلك يسعى طرفا الخطاب إلى تفادي كل ما يمكن أن يشكل مُبطِلات عملية التخاطب، فلا يكردّ فعل المخاطَب وفق فهمه لقصد المخاطِب فقط، بل وفق ما يمكن أن يتقبّله منه أو ما يجوز قوله.

ترتبط تلك القواعد بالغاية من التخاطب، "ولا تمثل مجرّد معايير ينبغي على للمُخاطبين اتباعها فحسب، بل تمثل ما ينتظرونه من مُخاطبيهم، فهي مبادئ تأويل أكثر من كونها قواعد معيارية أو قواعد سلوك. وعلى هذا، تنخرط قواعد المحادثة بوضوح في التيار المعرفي خلافاً للقواعد المعيارية والتواضعية الخاصة بنظرية الأعمال اللغوية ... فقواعد المحادثة لا تستند إلى مجرد القدرة على اكتساب حالات ذهنية بل إلى القدرة كذلك على إسناد مثل هذه الحالات وخصوصاً قدرتها على نسبة مقاصد"(روبول، وموشلار، 2003، ص57)، وهذا ما يظهر أثناء خرق هذه القواعد، ممّا يبيّن ارتباطها بالاستعمال وبفهم المقصد الذي يكون مرهونا بالتأويل، ومن هذه الناحية فهي تكتسي قيمة تداولية في سياق التخاطب.

2.2. الاستدلال أو استنتاج المعنى:

جاء في حديث طه عبد الرحمن أن "الاستدلال يفيد معنى "الاستنتاج"كما يفيد معنى "الدليل"، فضلا عن أنه يفيد، بصورته الصرفية التي جاءت على وزن "استفعل"، معنى "الطلب"، فيكون بذلك أقرب الألفاظ للدلالة على ما يدل عليه اللزوم، بحيث يصح أن نقول: المنطق هو علم الاستدلال"(عبد الرحمن، 1998، ص89). ينطبق الاستدلال على

علاقة اللزوم بين القضايا، ويرجع مفهومه في الأصل إلى المنطق الشكليّ، الذي يحرص على وصف ما يقوم بين مختلف القضايا من علاقات صدق يستعمل هذا المصطلح للإشارة إلى عملية الاستنتاج المتمثّلة في اعتبار قضية صادقة بسبب علاقتها بقضايا أخرى قد اعتبرت بعد صادقة (شارودو، ومنغنو، 2008، ص300).

يتعلق الاستدلال بآلية استنتاج المعنى، وعلاقته بالمعاني الضمنية تسمح بتعريفه على أنه "عملية تأويليّة تتمثّل في الربط بين ما يُقال صراحة وشيء آخر غير ما يقال هذا، يمكن أن نضبط مختلف أنماط الاستدلال حسب طبيعة هذا "الشيء الآخر"الذي تعتمده الذات المؤوّلة لبناء المعنى الضمنيّ في عمل التواصل:

(1) الاستدلال السياقيّ: عندما تعتمد الذات المؤوّلة على الملفوظات المحيطة بالملفوظ المعنيّ في تحادث أو نصّ مكتوب؛ تحدث هذه الحالة مثلا بمناسبة قراءة عنوان في صحيفة يفهم مرتبطا بالعناوين الفوقيّة، والعناوين الفرعيّة، والصور المحيطة به.

(2) الاستدلال المقاميّ: (أو التفاعليّ، شارودو 1993 ب) عندما تركن الذات المؤوّلة إلى معطيات المقام. فهذه الذات تؤوّل مثلا هذه الملاحظة: "تلهون كثيرا هنا"على أنّها دعوة إلى الانضباط إذا كان الذي يتكلّم هو رئيس المُؤَوِّل في المكتب.

(3) استدلال ما بين خطابيّ: عندما تُحمل الذات المؤوّلة على استنفار معرفة سابقة التكوين موجودة فيما يسمّيه سبربر وويلسون "الذاكرة التصوّريّة"(1989 :104) للذوات؛ وإلى هذا النمط من الاستدلال يركن المرء عندما يريد أن يفهم المعلقات الإشهاريّة، فمثلا هذا الشعار: "ماغي تعدّ حساء جدّاتكم"لا يفهم إلاّ باستنفار عدد من المعتقدات التي توجد في مجتمع معيّن حول ما تمثّله الجدّات"(شارودو، ومنغنو، 2008، ص 303 و304).

تبيّن هذه الأنماط على اختلاف طبيعتها علاقة العملية التأويلية بالمرجعية السياقية، وهي المرجعية التي يتمّ تفعيلها في شكل معرفة سابقة ومشتركة بين المتخاطبين تسمح لهم بإقامة الاستدلال للوصول إلى المعاني المقصودة، ويقول عبد الرحمن الحاج صالح: "والمعاني تدل عليها أوضاع اللغة تدل بدورها دائما على معان أخرى بالعقل لا بالوضع

وتسمى "بلوازم المعنى". ويدخل في ذلك كل ما هو استدلال بالعقل في فهم الخطاب"(الحاج صالح، 2012، ص129)، ويتعلق الأمر بالمعاني التي تُستلزَم بموجب هذا الاستدلال، ذلك أن فهم ما يقال لا يتوقف في بعض الحالات على إدراك الدّلالات الحرفية الظاهرة في الخطاب، "فالمتكلّم والمخاطب يتوخّيان، كلاهما بطريقته، استدلالات تسمح للأول بوضع معنى ضمنيّ فيما ينتجه من ملفوظات صريحة، وللثاني باستخراج المعاني الضمنيّة الخاصّة به حسب ما يقيمه من علاقات بين هذه الملفوظات والمعطيات التي تحصّل عليها من السياق ومقام التلفّظ"(شارودو، ومنغنو، 2008، ص301). وعلى سبيل التوضيح، يمكن القول إن المرسل قد ينتج خطابا يحمل القصدين؛ الحرفيّ والمستلزم بمساعدة السياق، وذلك في آن واحد كما في الخطاب التالي:

- نتمنى لكم سفرا سعيداً.

فالقصدان هما: القصد المطابق للمعنى الحرفيّ، أي الدعوة للمسافر بالسعادة. أما الآخر فهو قصد مستلزم؛ وهو:

- انتهت حدود المدينة.

- وعليه فالخطاب ذو قصد مزدوج من ناحية المعنى (ظافر الشهري، 2004، ص207).

لا يكون التوصّل إلى مفهوم الخطاب على أساس ما يرد فيه من مؤشرات لغوية فحسب، وإنّما بإعمال الاستدلال كذلك، وفي ذلك يبين طه عبد الرحمن أنه إذا قلنا بأن المحاور إذا خالف قواعد التخاطب على مستوى المنطوق، فإنه يتبعها اتباعاً على مستوى المفهوم، تَبيّن لنا مدى ارتباط الاستلزام التخاطبي بـ"القياس"، هذا الذي يُعَرّفُه البعض بكونه "الاستدلال الذي يُستنبَط به المفهوم".

وبهذا، يصبح في الإمكان استنتاج الاستلزامات المعلولة لقواعد التخاطب بطريق الاستدلال القياسي في صورتيه العامتين وهما: "دلالة المفهوم الموافق"، و"دلالة المفهوم المخالف".

ولتوضيح ذلك، يذكر مثال التوصية بشخص يرغب في تدريس الفلسفة جاء فيها: "إنه متمكن من اللّغة"، فالاستلزام التخاطبي الناتج عن المقام وعن التزام "مبدأ التعاون"

هو أن ذلك الشخص غير متمكن من الفلسفة. وهذا بالذات ما يعرف بـ "دلالة مفهوم المخالفة" (عبد الرحمن، 2000، ص104 و105).

لا يمكن أن نتصوّر حدوث توافق تام بين المخاطِب والمخاطَب في الفكر المُستبطَن الذي يؤسِّس عليه كلّ منهما الاستدلال بطريقته الخاصّة، وتبعاً لتمثله للمعنى ولسياق التخاطب، ولتوضيح ذلك نورد المثال الموالي:

"-قال عمرو: "القهوة تمنعني من النوم" لزيد الذي عرض عليه شرب القهوة.

- وتوصل زيد إلى الاستلزام المتمثل في أن عمرو لا يرغب في القهوة، مطبقا الاستدلال التالي:

- يستغل عمرو قاعدة العلاقة فهو (لا يجيب مباشرةً عن سؤالي، إذن فهو لا "يتحدث في شأن كذا...")، ينبغي عليه أن ينهض غداً في الصباح باكراً، فعليه إذن الذهاب إلى فراشه باكراً والنوم باكراً، إذن فهو لا يرغب في القهوة.

- ولكن خلافاً لما يفكّر فيه زيد، فإن عمرو لا يرغب في النوم باكراً، بل يريد مشاهدة فيلم يُعرَضُ في ساعة متأخرة جداً في التلفزيون.

فهو يريد من زيد أن يُطبّق الاستدلال الذي مفاده أن عمرو يوظف قاعدة العلاقة: يريد مشاهدة فيلم في ساعة متأخرة على شاشة التلفزيون، لذا فهو يرغب في الذهاب إلى فراشه متأخراً والنوم متأخراً، إذن فهو يريد قهوةً.

-وفي هذه الحالة يكون منطلق الاستدلال الفعلي الذي يقوم به زيد والاستدلال الذي تمنّى عمرو أن يقوم به زيد قائمين على مقدّمتين مختلفتين.

- ونفهم أن الاستلزام الخطابي الذي استخلصه زيد ليس ذلك الاستلزام الخطابي الذي تمنّاه عمرو، فالقائل لا يلتزم بصدق الاستلزامات الخطابية التي يمكن لمخاطَبِه أن يستخلصها من القول. وبعبارة أخرى، فإن الاستلزامات الخطابية لا تعكس مظاهر القول التي يتمنّى القائل تقييم مدى صدقها أو كذبها. وتسمّى هذه الاستلزامات "غير مشروطة الصدق"non-véridonditionnelles"(روبول، وموشلار، 2003، ص64)، وهي تتصل بجملة المعاني المحتملة التي يمكن أن تُستنتج من كلام المخاطِب بموجب

الاستدلال الذي يبقى نجاح عملية التخاطب مرهوناً به.

يحدث الاستدلال وفق نظرية غرايس حينما يتمّ خرق إحدى القواعد الأربع التي تضبط كل عملية تخاطبية مع احترام مبدأ التعاون، وقد لاحظ غرايس أنّ جُمَل اللغات الطبيعية يمكن، في بعض المقامات، أن تدل على معنى غير المعنى الذي يُوحي به محتواها القضوي (أو معناها الحرفي). ويتضح ذلك في المثال التالي:

- يكتب الأستاذ أ للأستاذ ب مُتسائلاً عن استعداد الطالب ج لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة فيجيب الأستاذ ب:

إنّ الطالب ج لاعب كرة ممتاز

- إذا تفحصنا الحُمُولة الدلالية للجملة وجدنا أنّها تدل على معنيين اثنين في الوقت نفسه: معناها الحرفيّ (أنّ الطالب ج من لاعبي الكرة الممتازين) ومعنى مُدْرَك مقاميا (أنّ الطالب ج) ليس له أي استعداد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة (المتوكل، 2010، ص26).

ويستدعي فهم مضمون الخطاب اعتماد الاستدلال بنوعيه: الاستدلال التواضعي الذي يتصل بالمعنى الظاهر، وتحيل إليه القرائن اللغوية التي تتضمّنها التراكيب والجمل؛ والاستدلال التخاطبي الذي يتمّ فيه إعمال معطيات سياق التخاطب لإدراك المعنى المقصود، وهو الاستدلال الذي ينجرّ عن خرق إحدى القواعد التخاطبية، ويقول طه عبد الرحمن: "لما كانت هذه القواعد تضبط التخاطب المثالي والصريح بين المتحاورَيْن باعتبارهما ملتزمين أبداً "بمبدأ التعاون" المنصوص عليه، فمتى بدا من أحدهما ظاهر الإخلال بهذه القاعدة أو تلك، وجب على الآخر أن يَصْرِفَ كلام محاوره عن ظاهره إلى معنى خفي يقتضيه المقام، وهذا المعنى المصروف إليه يحصل بطريق الاستدلال من المعنى الظاهِر ومن القرائن، وذلك بالذات عُبِّر عنه بـ"الاستلزام التخاطبي""(عبد الرحمن، 2000، ص104).

وفي هذا المجال يعرض غرايس تصنيفاً عاماً للمعاني التي يمكن أن تدلّ عليها العبارات اللغويّة، يقوم على المقابلات الآتية:

1- تنقسم الحُمُولة الدلالية للعبارة اللغويّة إلى معانٍ "صريحة" ومعانٍ "ضمنية" وتُعدّ معانيَ "صريحة" المعاني المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها في حين تُعدُّ "ضمنية" المعاني التي لا تدل عليها صيغة الجملة.

تشمل حمولة المعاني الصريحة: (أ) المحتوى القضوي (معاني مفردات الجملة مضموماً بعضها إلى بعض) و(ب) القوة الإنجازية الحرفية (القوة الإنجازية المؤشّر لها بصيغة الجملة كالاستفهام والأمر والإخبار...).

2- المعاني الضمنية صنفان: معانٍ "عُرفية" ومعانٍ "حوارية" (أو "سياقية"). تُعَدُّ معانيَ "عرفية" المعاني المرتبطةُ بالجملة ارتباطاً يجعلها لا تتغير بتغير السياقات في حين تُعَدُّ معاني "حوارية" المعاني التي تتولّد طبقاً للسياقات (أو المقامات) التي تُنجَز فيها الجملة، من المعاني المتضمَّنة عرفاً المعنى المُقتَضى (أو"الاقتضاء")، والمعنى المستلزم منطقياً (أو "الاستلزام المنطقي") (المتوكل، 2010، ص28).

ويمكن تحديد تلك المعاني في الجملة الآتية الذي أوردها أحمد المتوكل:

هل تُعيرني القلم الأحمر؟

يُشكّل الدلالة الصريحة لهذه الجملة محتواها القضوي وقوتُها الإنجازيةُ الحرفية، ينتج المحتوى القضوي عن عملية ضَمّ معاني المكونات: "تعير"- " ني"- "القلم الأحمر" بعضها إلى بعض، وينتج المعنى الصريح للجملة برُمَّتها عن ضمّ المحتوى القضوي إلى القوة الإنجازية الحرفية المواكبة له: القوة الإنجازية "الاستفهام"المؤشر لها بالأداة "هل"والتنغيم.

وتتألف الحمولةُ الدلالية الضمنية للجملة نفسها من المعاني الآتية: معنيين عرفيين وهما الاقتضاء (اقتضاء وجود قلم أحمر) والاستلزام المنطقي (كون القلم ذا لون) ومعنى حواري خاص (أو استلزام حواري خاص) وهو التماس المتكلم من المخاطب أن يعيره القلم الأحمر (المتوكل، 2010، ص29 و30). والملاحظ أن الكلام ينطوي على معنى أوّلي ومباشر بقوته الإنجازية الحرفية، ويتحول أثناء خرق إحدى القواعد التخاطبية إلى معنى آخر غير مباشر يكتسب قوة إنجازية مستلزمة وهو المعنى المقصود، ولا يصل إليه

المخاطَب إلا بالاستدلال الذي يبدأ بافتراضات المخاطَب فيما يخصّ مقاصد المخاطِب، وهذا انطلاقا ممّا قاله هذا الأخير للوصول إلى ما لم يقله أو ما لم تنقله الكلمات المشكِّلة لأقواله، والمخاطِب أساساً يتوقع منه أن يقوم بتلك الافتراضات.

ارتبط تصوّر غرايس بالفكرة التي تحيل على أن المتكلم قد يقول ما لا يقصده أو يقصد أكثر ممّا يقوله، والتي مسألة دلالة القول أو دلالة اللفظ على المعنى، وقد ورد في باب (اللفظ والنظم) من "دلائل الإعجاز"قول عبد القاهر الجرجاني: "مما لا يشك العاقل في أنه يرجع إلى دلالة المعنى على المعنى، وأنه لا يتصور أن يراد به دلالة اللفظ على معناه الذي وضع له في اللغة، ذاك: لأنه لا يخلو السامع من أن يكون عالما باللغة وبمعاني الألفاظ التي يسمعها، أو يكون جاهلا بذلك. فان كان عالماً لم يتصور أن يتفاوت حال الألفاظ معه. فيكون معنى لفظ أسرع إلى قلبه من لفظ آخر، وان كان جاهلا كان ذلك في وصفه أبعد"(دلائل الإعجاز، ص206). ويؤكد الجرجاني بهذا على حدوث إدراك الدلالات قبل فهم المقاصد، وعلى علاقة ذلك بمعرفة المخاطَب-السامع أو المتلقي- للغة التي تشكَّل بها الكلام وبكيفية تلقيه، ويميّز في الباب نفسه بين المعنى الذي يفهم من اللفظ وحده وبين المعنى الذي يخرج عن اللفظ، ويقول: "أن تقول: المعنى ومعنى المعنى. تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ. والذي تصل إليه بغير واسطة وبمعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنىً، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"

(الجرجاني، 1993، ص203)، ويتعلق الأمر هنا بالمعنى الذي يدركه المخاطَب أو يستنتجه بالعقل بفعل الاستدلال أو الاستلزام.

يتحدث أحمد المتوكل عن اهتمام اللغويين العرب القدماء بالاستلزام في قوله: انْتُبِهَ في الفكر اللغوي العربي القديم إلى ظاهرة الاستلزام التخاطبي.. وقدمت اقتراحات لوصفها في كل من علم النحو وعلم البلاغة وعلم الأصول.. وتمتاز اقتراحات السكاكي (في "مفتاحه") عن باقي ما ورد في وصف الظاهرة بأنها تجاوز الملاحظة الصرف وتحمل أهم بذور التحليل الملائم للظاهرة، أي التحليل الذي يضبط علاقة المعنَى" الصريح" بالمعنَى المستلزم مقاميا ويصف آلية الانتقال من الأول إلى الثاني بوضع قواعد استلزامية

واضحة. هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى وهي أن تقعيد السكاكي للاستلزام التخاطبي وارد مؤطرا داخل وصف لغوي شامل يطمح لتناول جميع المستويات اللغوية (أصوات، صرف، نحو، معاني، بيان...) (أحمد المتوكل، 1986، ص96).

كما يشير المتوكل إلى وجود تقارب بين ما ذهب إليه السكاكي في وصفه لظاهرة الاستلزام التخاطبي وبين الاستدلال والقواعد التخاطبية في نظرية التخاطب لغرايس، ويبيّن ذلك بالإحالة على تصوّر السكاكي الذي ينطلق فيه من الثنائية التي ينقسم الكلام بمقتضاها إلى: "خبر" "وإنشاء" مع اقتصاره بالنسبة للشق الثاني من الثنائية على "الطلب".

حيثُ إنّ السكاكي يحصر معاني الطلب الأصلية في خمسة معان: الاستفهام، والنداء، والتمني، والأمر، والنهي.

ويضع لكل من هذه المعاني قواعد (أو شروطا) تُعرِّفُهُ وتضبط "إجراءه على الأصل" أي إنجازه في المناسب من المقامات.

وتشكل في رأي السكاكي هذه الشروط نسقا متكاملا ينتظم معاني الطلب الأصلية الخمسة.

- وتخرج هذه المعاني حين يمتنع، مقاميا، إجراؤها على الاصل إلى معان أخرى كالإنكار والتوبيخ والزجر والتهديد وغيرها

- ويحصل، في حالة عدم المطابقة المقامية، أن يتم الانتقال من معنًى إلى معنًى داخل معاني الطلب الأصلية نفسها إذ يمكن أن يتولد، مقاميا، عن الاستفهام التمني وعن التمني الاستفهام مثلا (المتوكل، 1986، ص 97 و98).

وفيما يخص عدم مناسبة تلك المعاني للمقام يعتبر السكاكي أنّه:

"في حالة إجراء المعاني الخمسة في مقامات غير مطابقة لشروط اجرائها على الأصل، يحصل الانتقال، ويتم في مرحلتين متلازمتين اثنتين:

1) المرحلة الأولى:

يؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط اجراء المعنَى الأصلي فيمتنع اجراؤه.

2) المرحلة الثانية:

يتولد عن خرق شرط المعنَى الأصلي وبالتالي امتناع اجرائه معنَى آخر "يناسب المقام""(المتوكل، 1986، ص98).

ومن الأمثلة التي يصف السكاكي من خلالها ظاهرة انتقال الاستفهام إلى معان أخرى يذكر أحمد المتوكل:

"إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب " أتفعل هذا؟"

-امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الأذى لعلمك بحاله

-وتوجَّه إلى ما لا تعلم مما يلابسه من نحو: "أتستحسن"

-وولد الانكار والزجر"(المتوكل، 1986، ص99).

تلتقي نظرية غرايس مع اقتراحات السكاكي في مبدأ الخرق، حيثُ تنجرّ عن خرق القواعد التخاطبية عند غرايس عملية الاستدلال أو الاستلزام التخاطبي حسب ما توجّه إليه مقتضيات سياق التخاطب؛ ويرتبط امتناع إجراء المعنى الأصلي في الجمل الطلبية عند السكاكي بخرق شروط استعمالها تبعاً لمقتضيات السياق كذلك كما سبق توضيحه.

وبعد هذا، يمكن القول إن نظرية غرايس قد كشفت عن جوانب هامة من عملية التخاطب في بعدها التداولي، وذلك بتركيزها على معنى الخطاب بين القول والقصد، ولكن على أهمية ما قدّمته للدرس التداولي خصوصاً وللبحث في التواصل اللغوي عموماً، فإنها كانت محلّ انتقاد واعتراض حتى أنه نجد من النقاد من رفضها، ومنهم ج. طوماس

-J.Thomas (1996: 56)الذي ينقل عنه محمود أحمد نحلة قوله عن غرايس: "لم يطور أفكاره تطويراً كاملا، ولم يحكم عرضها فجاء عمله قليل التماسك كثير الفجوات، مشكلا في بعض جوانبه، وغير مفهوم أصلا في بعض آخر، ومن عجب أن يصبح عمل كهذا واحداً من أهم النظريات في البحث التداولي، وأكثرها تأثيراً في تطوره"(نحلة، 2002، ص32). كما عرفت هذه النظرية تعديلات استدركت من خلالها بعض نقائصها؛

وإضافات بُني عليها تصوّر آخر لشروط التخاطب وقواعده.

يظهر موقف أحمد المتوكل في نظرية غرايس-في بعض جوانبها- من خلال الموازنة التي يقيمها بينها وبين اقتراحات السكاكي، إذ يرى أن هذه الأخيرة تمتاز عنها بالدقة والقدرة التنبؤية. تمتاز بالدقة لأن الشروط التي يؤدي خرقها إلى الانتقال من معنى إلى آخر شروط تهم فصيلة من الجملة وهي الجمل الطلبية بل تهم كل معنى يعنيه من معاني الطلب الخمسة؛ وهذه الدقة لا توجد في نظره في اقتراحات غرايس التي ركز فيها على قواعد الخطاب المتعلقة بالجمل الخبرية، والتي لا تصلح بالتالي، إلا لوصف الاستلزام الناتج عن خرق قاعدة من قواعد الخطاب الإخباري. وبالنسبة للقدرة التنبؤية يرى أن اقتراحات السكاكي تمكن انطلاقا من ربط الخرق بامتناع إجراء المعنى الأصلي من الجزم بحصول الاستلزام أي بحصول الانتقال القطعي من المعنَى الأصلي إلى معنَى آخر مناسب للمقام، وتمكن بالتالي من تلافي إمكانية "إلغاء"الاستلزام، التي تُشكل بالنسبة لجرايس احدَى خصائص الاستلزام والتي يجب اعتبارها من قوادح التقعيد لهذه الظاهرة (المتوكل، 1986، ص101).

كان اعتراض بعض النقاد على القواعد التخاطبية في نظرية غرايس من ناحية أخرى، إذ "بالنسبة لبعض اللّسانيين لا يمكن لتلك القواعد أن تفسّر كل شيء، بالخصوص أن الشركاء لا تكون لديهم حاجات التواصل نفسها، وبالنظر كذلك إلى اختلاف الأشكال اللغوية التي يستخدمونها وقلة تجانسها"(Dalache, 1993, p.34)، وهو ما يطرح التساؤل حول بعدها الشمولي، أي من حيثُ كونها قواعد عامة يقوم عليها كل تواصل إنساني، وتنطبق بالتالي على التواصل بكل اللغات بمختلف أشكالها التعبيرية. وقد جعل البعض من مبدأ التعاون العنصر المحوري الذي يجسّد ذلك البعد الشمولي فيما تمثل القواعد التخاطبية في نظرهم مجرّد أبدال له يتجلى من خلالها، وهو ما يتضمّنه القول الآتي: يمكن أن نفهم تبعاً لتصوّر غرايس أن تلك الأصناف الأربعة للتواصل من شأنها تبيان الأشكال الخاصة لمبدأ التعاون أو أن نعتبر، على عكس ذلك، أن مبدأ التعاون وحده هو الذي يمثل الفرضية الأساسية الحقيقية للتواصل، وهذا مهما كانت اللغات والثقافات

المعتمدة. وعلى هذا المستوى، فإن الأصناف التي أخذها غرايس في الاعتبار تكون أبدالاً لمبدأ التعاون، والتي يتجسّد استعمالها من خلال تشكيلات ثقافية مختلفة"(Paveau & Sarfati, 2012, p. 2018).

وقد ورد في موقف آخر أن غرايس "لم يتطرق، بالتفصيل، للقواعد التي تبلور كيفيّة التعامل بين طرفي الخطاب؛ لأنّ اهتمامه، أساسا، كان صياغة إطار تفسير، بل وتبرير عدم مطابقة معنى المرسل لدلالة الخطاب المنطقيّة، أو الحرفيّة، فيما عُرِف في عمومه، بالاستلزام الحواري؛ الذي يتطلّب الاحتكام إلى هذه القواعد الحواريّة لمعرفته. وعلى هذا، فإنّ التعاون وقواعده ينصبان على المعنى". (ظافر الشهري، 2004، ص97). لذا رأى بعض النقاد ضرورة اعتماد قواعد أخرى تتصل بآداب التعامل بين المتخاطبين، ودعوا إلى استعمال لغة التأدّب وبلورتها من خلال انتقاء استراتيجية خطابية تبرز التعامل الأخلاقي في الخطاب، وهذا ما حدا ببعض الباحثين إلى صياغة المبادئ التي تكفل ذلك مع الالتفات إلى مبدأ التعاون، واعتباره نقطة الانطلاق والتأسيس. وقد تعدّدت توظيفاتهم له؛ بين من حاول استلهام عمل (جرايس)، والبناء عليه، وبين من توخّى تصنيف قواعد أخرى تسبقه أو تواكبه، لتؤطّر هذه الأعمال عمليّة التلفّظ بالخطاب، وتوطيد العلاقة السابقة بين طرفي الخطاب، أو توليدها من خلال الخطاب؛ فتتمكّن اللغة من تأدية وظيفتها الاجتماعيّة التفاعليّة"(ظافر الشهري، 2004، ص97).

ويرى طه عبد الرحمن أن مبدأ التعاون والقواعد المتولدة منه لا تضبط إلا الجانب التبليغي من التخاطب، أما الجانب التهذيبي منه، فقد أُسقِط اعتباره إسقاطا؛ ولا تفيد كثيرا في دفع هذا الاعتراض أن يقال: إن "غرايس"قد أشار إلى هذا الجانب في عبارته التي جاء فيها: "هناك أنواع شتى لقواعد أخرى، جمالية واجتماعية وأخلاقية من قبيل "لتكن مؤدبا"التي يتبعها عادة المتخاطبون في أحاديثهم والتي قد تولد معاني غير متعارف عليها (عبد الرحمن، 1998، ص 239)، ويوضح ذلك مؤكّداً أنه:

على الرغم من ذكر "غرايس"لجانب التهذيب من المخاطبة، فإنه لم يُقِم له كبيرَ وزن؛ وذلك للأسباب الثلاثة الآتية:

أ- أنه لم يفرد بالذكر، بل جمع إليه الجانب التجميلي والجانب الاجتماعي بوصف هذه الجوانب جميعا لا تستجيب للغرض الخاص الذي جُعِل للمخاطبة، ألا وهو نقل الخبر على أوضح وجه!

ب- أنه لم يبين كيف يمكن أن نباشر وضع القواعد التهذيبية، ولا كيف يمكن أن نرتبها مع القواعد التبليغية.

ج- أنه لم يتفطن إلى أن الجانب التهذيبي قد يكون هو الأصل في خروج العبارات عن إفادة المعاني الحقيقية أو المباشرة (عبد الرحمن، 1998، ص239-240).

وعلى أساس النقص الذي يعتري مبدأ التعاون في نظره، يعتبر طه عبد الرحمن أن المبدأ التداولي الثاني التي يبنى عليه التخاطب، هو مبدأ التأدب الذي أوردته "روبين لاكوف" في مقالتها الشهيرة: "منطق التأدب"، وصيغته هي:

• لتكن مؤدبا.

يقضي هذا المبدأ بأن يلتزم المتكلم والمخاطب، في تعاونهما على تحقيق الغاية التي من أجلها دخلا في الكلام، من ضوابط التهذيب ما لا يقل عما يلتزمان به من ضوابط التبليغ" (عبد الرحمن، 1998، ص240).

ويقول:" لقد فرّعت "لاكوف" على مبدإ التأدب القواعد التهذيبية الثلاث الآتية:

قاعدة التعفف، ومقتضاها هو:

- لا تفرض نفسك على المخاطب.

- قاعدة التشكك، ومقتضاها هو:

لتجعل المخاطب يختار بنفسه.

-قاعدة التودد، ومقتضاها هو:

- لتُظْهِر الود للمخاطب (عبد الرحمن، 1998، ص240-241).

ونجد الاهتمام نفسه بظاهرة التأدب لدى براون وليفنسون اللذين وضعا مبدأ آخر يجري وفقه التخاطب، وهو مبدأ الوجه، وأساسه (لتصن وجه غيرك)، وقد استعملاه في عملهما التداوليّ "الكليّات في الاستعمالات اللغوية: ظاهرة التأدب" الذي أرادا من خلاله

أن يصوغا بعض القواعد الكليّة لضبط ظاهرة التأدب بين طرفي الخطاب، وارتكز هذا المبدأ على عاملين، هما: قيمة الوجه الاجتماعية؛ ونسبة تهديد الوجه. تتمثل قيمة الوجه الاجتماعية في أنّه على المرسل أن يصون وجه غيره، ففي صيانة وجه غيره، صيانة لوجهه هو أيضا، وذلك علامة على الاحترام المتبادل والتعاون بينهما. ويقسم براون وليفنسون هذا المبدأ إلى قسمين: الوجه الدافع، وهو رغبة الإنسان في ألا يعترض الآخرون على أفعاله؛ والوجه الجالب، وهو رغبة كل واحد في أن تكون إراداته محترمة على الأقل من البعض الآخر. أما فيما يخص نسبة تهديد الوجه فيبتغي الباحثان تصنيف عدد من استراتيجيّات التخاطب لضمان الاحترام المتبادل. ويربطان بين الأفعال اللغوية وبين نسبة تهديدها للوجه، إذ يتضح لديهما أنّه من البديهيّ أنّ بعض الأفعال اللغوية تهدد الوجه حقيقة، خصوصا الأفعال، التي تتعارض طبيعتها مع إرادات طرفي الخطاب (ظافر الشهري، 2004، ص103 و104).

وقد أضاف ليتش إلى مبدأ التعاون مبدأ آخر يتعلق كذلك بالجانب التهذيبي من عملية التخاطب، وهو مبدأ التأدب الأقصى بشكليْه الإيجابي وتمثله العبارة (أكثِر من الكلام المؤدب)؛ والسلبي وتنقله عبارة (قلِّل من الكلام غير المؤدب). ومن خلال هذين الشكلين يتفادى المتخاطبون كل ما يمكن أن يخل بالتعاون بينهما" وتتفرع عن مبدأ ليتش مجموعة من القواعد هي قاعدة اللباقة، قاعدة السخاء، قاعدة الاستحسان، قاعدة التواضع، قاعدة الاتفاق، وقاعدة التعاطف (عبد الرحمن، 1998، ص246 و247)، وكلّها قواعد تتصل بشروط التعامل الاجتماعي التي تؤطر عملية التخاطب وتوجّه الخطاب في الآن نفسه. وينطلق ليتش من مبدأ التعاون، ناقداً ومستدركا، فيقرّ بأهميّته، بوصف التعاون هو الأساس المفترض لتوجيه طرفي الخطاب؛ لأنّه الرابط بين قصد المرسل في خطابه ومعنى الملفوظ الدلاليّ. أمّا قصوره فيكمن في انحسار دوره على تنظيم التواصل، والوقوف عند المستوى التبليغي للخطاب، مغفلاً مبادئ التداول الاجتماعيّة والنفسيّة، كما لا يمكن تعميم صلاحيّته في المجتمعات كلّها (ظافر الشهري، 2004، ص109).

ويعدّ مبدأ التأدب الأقصى بالنسبة لليتش أساساً لقيام العلاقة التخاطبية، وقد صاغه لإقالة عثرة مبدأ التعاون، فيصبح هو جزء التخاطب الضروريّ، من خلال توظيف بعض الأدوات والآليات اللغوية في الخطاب؛ لأنّ دور التأدّب لا يقف عند تنظيم العلاقات فحسب، بل يتجاوز إلى تأسيس الصداقات، ممّا يجعله هو أساس التعاون (ظافر الشهري، 2004، ص110).

جاءت هذه القواعد التهذيبية معدِّلة ومكمِّلة للقواعد التي تتفرع عن مبدأ التعاون، وتبيّن كلّها أهمية التعامل الأخلاقي في جريان عملية التخاطب، فهي تجسّد الوظيفة التعاملية والاجتماعية التي تنهض بها اللغة، إذ تتصل بما تفرضه آداب التواصل في المجتمعات على اختلاف ثقافاتها ونظمها السلوكية.

خاتمة

يخلص البحث إلى أن مفهومي القصد والاستدلال من المفاهيم التي اقترنت بتفسير غرايس لطرق تبليغ المقاصد، وذلك ضمن نظرية التخاطب التي يؤكد فيها على الطابع القصدي للتواصل الإنساني. وتتمحور حول المفهومين معاً مسألة المعنى- المعنى الذي يرتبط بالقصد- وتكون العلاقة بينهما علاقة ضرورية في حال عدم تطابق مقاصد المخاطِب مع معاني خطابه المباشرة، وهي العلاقة التي تبيّن أنّ الخطاب وإنْ كان في مظهره فعلاً لغوياً فهو في جوهره عبارة عن مقاصد يسعى المتكلم إلى تمريرها، وفي الآن نفسه تنفي عن الخطاب اللغوي طابع الشفافية وتُبرِز القصد كشيء غير معطى في الخطاب.

يرتبط كل من القصد والاستدلال بالمفهومين الأساسيين في نظرية غرايس وهما مبدأ التعاون والقواعد التخاطبية، وذلك على اعتبار أن اللجوء إلى الاستدلال هو تجسيد للتعاون بين المتخاطبين، وينمّ عن تجاوب المخاطَب مع كلام المخاطِب وعما يبذله من مجهود لاستنتاج ما لم يقله –المخاطِب-من خلال ما قاله، أي لفهم قصده، وهو ما يتوقعه منه المخاطِب وفق مبدأ التعاون نفسه. وتتبيّن علاقة المفهومين بالقواعد التخاطبية من حيثُ إن الاستدلال يحدث نتيجة لخرق إحدى هذه القواعد، إذ هي في الأصل قواعد ضابطة لعملية التخاطب في الظروف العادية، لكن قد يتمّ الإخلال بها في

ظروف أخرى تتشكّل فيها خطابات ضمنية، وحينها يستدعي فهم قصد المخاطِب تفعيل الاستدلال الذي يكتسي في هذه الحالة طابعاً تداوليّاً.

إن نظرية التخاطب لا تُعنى بما يتمّ تبليغه، بل بكيفية حدوث هذا التبليغ، وهو ما تدل عليه طبيعة القواعد التخاطبية التي تضبط عملية تبليغ المقاصد. وقد رأى بعض النقاد أن الجانب التهذيبي من التخاطب لم يوله غرايس عناية كبيرة، فصاغوا قواعد أخرى مكمِّلة لقواعد غرايس ومدعِّمة لمبدأ التعاون، إذ تندرج هي كذلك ضمن شروط نجاح عملية التخاطب، وبفضلها يتفادى طرفا الخطاب ما يمكن أن يخلّ بسير التخاطب، كما أن لها علاقة بالانتقال من الدلالات الظاهرة في الخطاب إلى المعاني المقصودة، ويبقى أنها قواعد تهذيبية في جوهرها تتصل بالتعامل الأخلاقي الذي يضبط العلاقة بين طرفي الخطاب وفق معيار التأدب.

قائمة المصادر والمراجع

باللّغة العربيّة:

- بوجادي، خليفة. (2009). *في اللسانيات التداوليّة مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم*. الجزائر: بيت الحكمة للنشر والتوزيع
- بن ظافر الشهري، عبد الهادي. (2004). *استراتيجيات الخطاب -مقاربة لغوية تداولية-*. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- الجرجاني، عبد القاهر. (1993). *دلائل الإعجاز في علم المعاني*. (ط3). م. ر. رضا (محقق). القاهرة: دار المنار.
- الحاج صالح، عبد الرحمن. (2012). *الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- روبول، آن. وموشلار، جاك. (2003). *التداولية اليوم، علم جديد في التواصل*. سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني (مترجم). بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- ريكور، بول. (2003). *نظرية التأويل -الخطاب وفائض المعنى-*. سعيد الغانمي (مترجم). الدار البيضاء: لمركز الثقافي العربي.
- شارودو، باتريك. ومنغنو، دومينيك. (2008). *معجم تحليل الخطاب*. عبد القادر المهيري، حمادي صمّود (مترجم). تونس: دار سيناترا. المركز الوطني للترجمة.
- صحراوي، مسعود. (2005). *التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداوليّة لظاهرة "الأفعال الكلاميّة" في التراث اللّساني العربي*. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- عبد الرحمن، طه. (1998). *اللسان والميزان أو التكوثر العقلي*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- ـــــــــــــ (2000). *في أصول الحوار وتجديد علم الكلام*. (ط2). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- عشير، عبد السلام. (2006). *عندما نتواصل نغير-مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج-*. المغرب أفريقيا الشرق.

- المتوكل، أحمد. (1986). *دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي*. الدار البيضاء: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- ـــــــــــــ . (2010). *اللسانيّات الوظيفيّة -مدخل نظري-*.(ط2). بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة. لبنان.
- مولز، أبراهام. وآخرون. (2014). *في التداولية المعاصرة والتواصل*. وتعليق محمد نظيف (مترجم). المغرب: أفريقيا الشرق.
- نحلة، محمود أحمد. (2002). *آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر*. مصر: دار المعرفة الجامعية.

باللّغة الأجنبيّة:

- Colloque du centre de Recherches Linguistiques et Sémiologiques de Lyon, 20 et 22 mai 1977. Lyon: Editions Presses Universitaires De Lyon, (pp.33-43)
- Dalache, D. (1993). *Introduction à la pragmatique linguistique.* OPU, Alger.
- Ducrot, O. (1977). Présupposés et sous-entendus (réexamen). *In Stratégies discursives.*[Actes du Maingueneau, D. (1998). *Analyser les textes de communication*]. Paris: Dunod.
- Paveau, M.A. et Sarfati, G.E. (2012). *Les grandes théories de la linguistique.* Paris: Armand Colin.
- Vignaux, G. (1988). *Le discours, Acteur du monde.* Paris: Ophrys.